

Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: English

التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. ويعرض التقرير أيضاً معلومات مُحدّثة عن أبرز المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية – الاجتماعية والإنسانية والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في غينيا – بيساو منذ صدور تقريري المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/110).

٢ – وفي ٤ أيار/مايو، أعلنتُ تعيين السيد خوسيه فيبغاس فيلو من البرازيل ممثلا خاصا جديدا لي لغينيا – بيساو ورئيسا للمكتب المتكامل، خلفاً لموديبو توري من مالي، الذي أتم مهمته في ٦ أيار/مايو. وتولى ممثلي الخاص الجديد مهامه في بيساو في ٢٨ أيار/مايو.

ثانيا – التطوّرات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٣ – منذ تقريري السابق ، ظهرت بعض الدلائل المشجعة على إحراز تقدم في حل المأزق السياسي في غينيا – بيساو وفي تنفيذ اتفاق كوناكري المتعلق بتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو . ففي أعقاب جهود التيسير المحلية بقيادة شخصيات دينية وطنية والرضوخ لضغوط قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عيّن الرئيس خوسيه ماريو فاز في نهاية الأمر أريستيدس غوميز رئيسا للوزراء بتوافق الآراء، الأمر الذي أدى إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع وإعادة عقد الجمعية الوطنية في جلسة عامة. وعلاوة على ذلك، حدد الرئيس فاز



18-13161 (A) 160818 200818



رسميا موعد الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإن التوافق في الآراء بين الجهات السياسية الفاعلة لا يزال هشا، وتواجه عملية تنظيم الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨ تحديات تقنية ومالية خطيرة. ومنذ تولي الحكومة الشاملة للجميع برئاسة رئيس الوزراء غوميز مهامها في أيار/مايو، عمدت هذه الحكومة إلى تأخير اتخاذ قرارات هامة بشأن طرائق تسجيل الناخبين، الأمر الذي كان له تداعيات على شراء المعدات البيومترية في الوقت المناسب من أجل تسجيل بيانات الناخبين. وقد ألقى تردد الحكومة الجديدة ظلالا من الشك على عزمها على احترام الجدول الزمني للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وواجه القرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ شباط/فبراير بفرض جزاءات على ١٩ مواطنا من غينيا - بيساو لعرقلتهم تنفيذ اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ معارضة شعبية محدودة، باستثناء الأشخاص المعنيين بتلك الجزاءات. وفي ١٣ شباط/فبراير، أصدرت الحكومة السابقة بيانا وصف الجزاءات المذكورة بأنها ”تعسفية“ وتتعارض مع المبادئ الحاكمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتضر بدستور وقوانين غينيا - بيساو. وأعلن البيان أيضا أن الحكومة ستدعو إلى عقد دورة استثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعراض اتفاق كوناكري والسعي إلى تعيين ”وسيط جديد مستقل ومحايد“ يكون مهتما بمساعدة غينيا - بيساو على التغلب على المأزق السياسي الذي تمر به.

٥ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، قدم المحامي الذي يمثل الأفراد التسعة عشر المدرجة أسماؤهم على قائمة جزاءات الجماعة الاقتصادية التماسا إلى رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس توغو، يطلب فيه تعليق الجزاءات على أسس إجرائية وموضوعية. وأشار الالتماس إلى الافتقار إلى الوضوح والاتساق في تطبيق الجزاءات، وقال إن الأفراد الخاضعين للجزاءات لا يمكن مساءلتهم عن عدم تنفيذ اتفاق كوناكري.

٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) الذي مدد المجلس بموجبه ولايةَ المكتب المتكامل لمدة سنة أخرى، من ١ آذار/مارس ٢٠١٨ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقد حدد المجلس في قراره ثلاث أولويات لدعم المكتب المتكامل، وهي دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، ودعم العملية الانتخابية لضمان إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨، ودعم عملية مراجعة دستور غينيا - بيساو. وفي خروج هام عن القرارات السابقة، أسقط المجلس من ولاية المكتب المتكامل جميع المهام المتصلة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ونوّه المجلس بإيعاز هيئة الجماعة الاقتصادية إلى رئيس مفوضية الجماعة بتنفيذ الجزاءات ضد أي جهة، من أشخاص أو منظمات، تعرقل عملية إنهاء الأزمة في غينيا - بيساو، ولاحظ النداءَ القوي الذي وجهته هيئة الجماعة الاقتصادية إلى الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لدعم الجماعة الاقتصادية في التنفيذ الفعال لهذه الجزاءات.

٧ - وفي ٤ آذار/مارس، نظم أعضاء من حركة المواطنين الواعين غير التقليديين (Movimento dos Cidadãos Conscientes e Inconformados) مسيرة سلمية باتجاه بعثة الجماعة الاقتصادية في بيساو داعين إلى التطبيق الكامل للجزاءات ضد الأفراد الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري. وسلَّم منظمو المسيرة التماسا إلى ممثل الجماعة الاقتصادية يطالبون فيه بإضافة الرئيس فاز إلى قائمة الجزاءات.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية أصعب مهمة تواجهها الحكومة وأكثرها إلحاحا. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أشار رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بالنيابة، خوسيه بيدرو سامبو، على الرئيس فاز أنه لن يكون ممكنا من الناحية التقنية إجراء الانتخابات في أيار/مايو، في نهاية الفترة التشريعية التي تمتد لأربع سنوات، على النحو المطلوب في الدستور. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أعلن السيد سامبو تعديل الجدول الزمني للانتخابات التشريعية وتأجيل الانتخابات إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقا للجنة الانتخابية الوطنية، فإن التاريخ الجديد أكثر واقعية بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي يتعين التغلب عليها والمهلة الزمنية القصيرة المتاحة لاستكمال تحديث سجل الناخبين.

٩ - ويتعين على الرئيس بموجب الدستور والقانون الوطني للانتخابات تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بموجب مرسوم، بعد إجراء مشاورات مع الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمع الرئيس فاز في يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس مع ممثلين لأربعين حزبا من الأحزاب السياسية المسجلة في البلد من أجل الاتفاق على موعد ممكن. وخلال تلك الاجتماعات، طالب قادة أكبر حزبين، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي (Partido Africano para a Independência da Guiné e Cabo Verde—PAIGC) وحزب التجديد الاجتماعي(Partido da Renovação Social–PRS)، بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨ وفقا للأحكام الدستورية ذات الصلة والقوانين الانتخابية. وكانت هناك تكهنات واسعة النطاق بأن الدافع الخفي للرئيس فاز كان إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نفس الوقت في عام ٢٠١٩، مثلما كان أعلن لنظرائه في الدورة العادية لهيئة الجماعة الاقتصادية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي هذا السياق، أدان زعيم الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو (Assembleia do Povo Unido – Partido Democrático da Guiné-Bissau)، نونو نابيام، عملية التشاور المطولة باعتبارها مناورة متعمدة من جانب الرئيس تهدف إلى تأخير العملية الانتخابية.

١٠ - وفي ٩ آذار/مارس، وقعت الحكومة والأمم المتحدة مشروعا مشتركا، من المقرر أن يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوق مشترك للتبرعات المقدمة من الجهات المانحة، وذلك من أجل دعم السلطات الوطنية في تنظيم الانتخابات التشريعية. وتبلغ ميزانية هذا المشروع ٧,٧ ملايين دولار، وقد وضعه البرنامج الإنمائي على مدى ستة أشهر بالتشاور الوثيق مع الحكومة والاتحاد الأوروبي. وأكدت الحكومة في مراسم التوقيع مساهمتها بمبلغ ١ مليون دولار، ويمثل ذلك استثمارا غير مسبوق لأموال الدولة في الانتخابات. وأعلنت الحكومة في وقت لاحق مساهمتها بمبلغ إضافي قدره ٨٠٠ ٠٠٠ دولار لتكملة مساهمتها الأولية.

١١ - ونظراً لأن رئيس الوزراء آنذاك أرتور دا سيلفا واجه صعوبات في تشكيل حكومة شاملة للجميع، فقد عقد الرئيس فاز اجتماعا في ١٤ آذار/مارس للتشاور مع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثّلين في غينيا - بيساو وهم الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وكرر الرئيس التزامه ودعمه للانتخابات التشريعية المقررة في عام ٢٠١٨، وأعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم في إيجاد حل للمأزق السياسي والمؤسسي. وغاب عن الاجتماع الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي والحزب الحليف له المسمى تحالف الأحزاب السياسية الديمقراطية المتحدة ضد الدكتاتورية (Coletivo de Partidos Políticos Democráticos Unidos Contra a Ditadura)،

حيث عقد هذان الحزبان مؤتمرا صحفيا مشتركا في اليوم نفسه أدانا فيه أي محاولة من جانب الرئيس فاز للعمل خارج إطار اتفاق كوناكري للخروج من المأزق. ورفض رئيس الجمعية الوطنية أيضـا المشـاركة في الاجتماع.

١٢ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أصـدر مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا يؤكد أن اتفاق كوناكري يظل الإطار الأساسي للخروج من المأزق السياسي في غينيا - بيساو، ويدعو الجهات الفاعلة الوطنية إلى التقيد بالتزاماتها وكفالة التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي وضـعتها الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. وشـدد مجلس السـلم والأمن على أن الجزاءات التي فرضـتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي أن تظل سارية إلى حين التنفيذ الكامل للاتفاق، وطلب إلى الجماعة الاقتصـادية وضـع آلية للتأكد من أن الجزاءات تؤدي وظيفتها بصورة فعالة. ودعا المجلس أيضـا سـلطات غينيا - بيسـاو إلى احترام الدسـتور فيما يتعلق بالانتخابات التشـريعية والرئاسـية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وأخيرا، وجه المجلس نداء إلى الشـركاء الدوليين من أجل تقديم الدعم المالي اللازم للتمكن من تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو (ECOMIB).

١٣ - وفي الوقت نفسه، أدت المشاورات المكثفة التي جرت في بيساو والتي يسّرَها الزعماء التقليديون والدينيون في آذار/مارس ونيسـان/أبريل، وبرعاية الأسـقف الكاثوليكي في بيسـاو، إلى تقارب بين الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي. واسـتنادا إلى اتفاق مبادئ أبرم بين الحزبين ، اتفق الحزبان على تسـمية رئيس وزراء بتوافق الآراء، وتعهدا بالمشـاركة في دورة اسـتثنائية للجمعية الوطنية من أجل انتخاب الأعضاء الجدد للجنة الانتخابية الوطنية وتمديد ولاية الهيئة التشريعية الحالية إلى حين إجراء الانتخابات في تشـرين الثاني/ نوفمبر. وفي ٩ نيسان/أبريل، وفي اجتماع عُقد مع المجموعة الخماسية للشـركاء الدوليين في بيسـاو، أشـار رئيس الجمعية الوطنية إلى أنه لا يمكنه النظر في طلب إعادة انعقاد هذه الهيئة إلا إذا استوفيت شروط اتفاق كوناكري، بدءاً بتعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء.

١٤ - ونوّه وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أُوفد إلى بيساو في ١١ نيسان/أبريل، بقيادة رئيس مجلس وزراء الجماعة الاقتصـادية ووزير خارجية توغو روبرت دوسـي، بالتقارب الحاصـل بين الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي. ورحب الوفد في بيان أصـدره في نهاية الزيارة باسـتعداد الحزبين السياسيين الرئيسيين للعمل معا من أجل إيجاد حل للمأزق السياسي.

١٥ - وفي مؤتمر القمة الذي عقدته هيئة الجماعة الاقتصـادية في ١٤ نيسـان/أبريل في لومي بتوغو، أحاطت الهيئة علما بارتياح بالقرارات التي اتخذها الرئيس فاز لتعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، والإعلان عن موعد لإجراء الانتخابات التشـريعية. وأحاطت الهيئة علما أيضـا بالقرار الذي اتخذته الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو بعقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية من أجل انتخاب أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية وتمديد ولاية الهيئة التشـريعية الحالية. وأذنت هيئة الجماعة الاقتصـادية أيضـا بتمديد وجود بعثة الجماعة الاقتصادية حتى ٣٠ حزيران/يونيه.

١٦ - وأصـدر الرئيس فاز في ١٦ نيسـان/أبريل، لدى عودته إلى بيسـاو من مؤتمر القمة الاسـتثنائية لرؤسـاء دول وحكومات الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، مراسـيم تقضـي بإقالة رئيس الوزراء دا سـيلفا، وتعيين أريسـتيدس غوميز رئيسـا للوزراء بتوافق الآراء، وتحديد موعد الانتخابات التشـريعية في ١٨ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأدى رئيس الوزراء غوميز اليمين الدسـتورية في اليوم نفسـه. وردا على

هذه التطورات، دعت مجموعة البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي إلى رفع الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٧ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، عقدت الجمعية الوطنية جلسة عامة للمرة الأولى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وانتُخب خوسيه بيدرو سامبو، الذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بالنيابة، للمنصب ذاته بحصوله على٩٣ صوتا مؤيدا وامتناع عضو واحد عن التصويت وغياب ٨ أعضاء. واعتمدت الجمعية الوطنية أيضا مشروع قانون لتعديل الدستور، وتمديد ولاية الهيئة التشريعية بصورة استثنائية بما يتجاوز ولايتها التي تمتد لأربع سنوات وذلك حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي اليوم التالي، شجبت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو (Liga Guineense dos Direitos Humanos) تمديد ولاية الهيئة التشريعية الحالية باعتباره غير دستوري.

١٨ - وزار وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية، ضم وزير خارجية توغو ووزير الدولة والأمين العام لرئاسة جمهورية غينيا، بيساو في ٢٤ نيسان/أبريل لمتابعة إجراءات تشكيل حكومة شاملة للجميع. واجتمع الوفد مع الرئيس فاز ورئيس الوزراء غوميز، وقادة الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي، والأسقف الكاثوليكي في بيساو، وممثلي المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في بيساو.

١٩ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس مرسوما بتعيين الحكومة الجديدة التي تتألف من ٢٦ عضوا، وتضم ممثلين عن الأحزاب السياسية التي لها مقاعد في الجمعية الوطنية، ومجموعة البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي، وأعضاء مكتب الرئيس. وأكد الرئيس في البيان الذي أدلى به في مراسم أداء اليمين في اليوم التالي أن المسؤولية الرئيسية المنوطة برئيس الوزراء تتمثل في التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار رئيس الوزراء غوميز إلى أن حكومته ستسعى إلى التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، وكفالة إجراء الانتخابات التشريعية في الوقت المحدد لها. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عيّن الرئيس فاز وزير الداخلية السابق، بوتشي كاندي، المدرج اسمه على قائمة الأفراد الخاضعين لجزاءات الجماعة الاقتصادية، وزيرا للدولة ومستشارا للرئيس لشؤون الدفاع والأمن الداخلي والخارجي.

٢٠ - وفي ٦ حزيران/يونيه، قدم رئيس الوزراء غوميز مشروع ميثاق لتحقيق الاستقرار إلى ممثلي المجموعة الخماسية الشركاء الدوليين في بيساو. وأعلن أن مشروع الميثاق المذكور سوف يعمم على الأحزاب السياسية من أجل التشاور. ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء، سيكون ميثاق تحقيق الاستقرار بمثابة الأساس لعمل الحكومة الشاملة للجميع في الفترة المفضية إلى الانتخابات. وحتى الآن، لم ترد الأحزاب السياسية رسميا على مشروع ميثاق تحقيق الاستقرار، الذي لم يقدم بعد إلى مائدة مستديرة للحوار الوطني، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري. وقد أعربت مجموعات الشباب ومجلس المرأة عن القلق لعدم إجراء مشاورات أوسع نطاقا.

٢١ - واعتمدت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة الجديد وميزانية الدولة في يومي ١٩ و ٢١ حزيران/يونيه، على التوالي. وهذه الميزانية هي الأولى التي اعتُمدت منذ إقالة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا في آب/أغسطس ٢٠١٥. وقد حددت بمبلغ ٣٨١ مليون دولار، مع توقع عجز بقيمة ٧٨ مليون دولار. ويركز برنامج الحكومة على الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٢٢ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا إن الصـراعات السـياسـية بين الحزب الأفريقي لتحقيق اسـتقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي ظهرت مجددا. وبتاريخ ٢ أيار/مايو، أعلن وزير الإدارة الإقليمية، إسـتر فرنانديس، توقيف ثمانية محافظين إقليميين عن العمل، لاعتبارهم جميعا متواطئين مع حزب التجديد الاجتماعي. وشـجب زعيم حزب التجديد الاجتماعي هذا التدبير بوصـفه انتهاكا للاتفاق على المبادئ الذي تم التوصل إليها بين الحزبين في آذار/مارس-نيسان/أبريل تحت إشراف الأسقف الكاثوليكي في بيساو. وبعد أسابيع من المشاورات التي يسّرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعترف حزب التجديد الاجتماعي بصـلاحية الوزير المنتمي للحزب الأفريقي بتعيين محافظين إقليميين. وفي ٥ حزيران/يونيه، تم تعيين ثمانية محافظين إقليميين جدد وعمدة لبيسـاو، وجميعهم مقربون من الحزب الأفريقي.

٢٣ - ومنذ حزيران/يونيه، تكافح حكومة رئيس الوزراء غوميز من أجل التوصـل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق إجراء الانتخابات. ويمثل إجراء تحديث سجلات الناخبين إحدى العثرات، وهو شرط مسبق كان ينبغي المباشـرة به في تموز/يوليه، أو بفترة ٩٠ يوما سـابقة لانتخابات تشـرين الثاني/نوفمبر. ودعا رئيس الوزراء مرارا الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية لاجتماعات تقنية للتداول بشأن خيارات طباعة بطاقات تسـجيل الناخبين، ونتج عن ذلك تسييس المناقشـات بشأن ما إذا كان ينبغي أن تُطبع بطاقات في موقع التسـجيل، أو في موقع مركزي للطباعة في بيسـاو، أو في الخارج. ونصـحَ الخبراءُ الاستشاريون في مجال الانتخابات التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومةَ بعدم طباعة البطاقات في الموقع بسـبب العقبات اللوجسـتية المتوقعة والمرتبطة بنقل معدات الطباعة عبر البلد خلال موسـم الأمطار. ومع ذلك، أصـر حزب التجديد الاجتماعي على خيار الطباعة في الموقع، بينما أظهرت الأحزاب الأخرى مرونة إزاء إمكانية طباعة البطاقات في بيسـاو والمكاتب الإقليمية للجنة الانتخابية الوطنية.

٢٤ - وفي ٤ تموز/يوليه، استقال بريما كامارا من البرلمان، وهو منسق مجموعة البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي، وانشـق عن الحزب الأفريقي في انتظار الإنشـاء الرسمي لحركة التناوب الديمقراطي (Movimento de Alternância Democrática) كحزب سياسي جديد.

٢٥ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أكد رؤسـاء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في الإعلان الختامي للمؤتمر الذي عقدوه في سانتا ماريا، كابو فيردي، استعدادهم لتقديم المساعدة الانتخابية، ودعوا الشركاء الدوليين إلى الوفاء بالتعهدات المالية التي قدموها.

٢٦ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصـدرت الحكومة بيانا صـحفيا حددت فيه مواعيد تسـجيل الناخبين في الفترة بين ٢٣ آب/أغسـطس و ٢٣ أيلول/سـبتمبر، وأشـارت فيه إلى أن مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية سـيطبع بطاقات تسـجيل الناخبين في بيسـاو والمكاتب الإقليمية للجنة الانتخابية الوطنية. وأعادت الحكومة تأكيد عزمها على إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه، وفي البيان الختامي الصـادر عن مؤتمر القمة الذي عقدته هيئة رؤسـاء دول وحكومات الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا في لومي، حثّت الهيئةُ الجهات السـياسـية صـاحبة المصلحة والمجتمع المدني في غينيا - بيساو على مواصلة إظهار التزامها بالتقيد بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ لإجراء الانتخابات التشـريعية؛ وأعربت عن قلقها إزاء البطء في تنفيذ الجدول الزمني

للانتخابات التشريعية؛ وناشدت المجتمع الدولي تقديم الدعم لغينيا – بيساو. وأشارت إلى مساهمة مالية بقيمة مليون دولار قدمها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للأعمال التحضيرية للانتخابات، وقررت أن تساهم بمليوني دولار. ورحبت الهيئة بالتقدم المحرز منذ مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في ١٤ نيسان/أبريل، وقررت أيضا أن ترفع الجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على ١٩ من أصحاب المصلحة منذ ٤ شباط/فبراير.

باء – الحالة الأمنية

٢٨ – ظلت الحالة الأمنية هادئة في غينيا – بيساو بشكل عام. وقل عدد الاحتجاجات في الشوارع منذ تشكيل الحكومة الجديدة. بيد أن الجرائم العادية ، ولا سيما أعمال السطو والسرقة قد ازدادت. وتشير التقارير أيضا إلى زيادة في الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، ولا سيما على طول الحدود الشمالية مع السنغال.

٢٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت القوات المسلحة الخاضعة لقيادة قوية على حيادها، وواصلت الامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية.

جيم – حالة حقوق الإنسان

٣٠ – بقيت حالة حقوق الإنسان على حالها إلى حد كبير. ويتسبب ضعف مؤسسات الدولة واستمرار عدم الاستقرار السياسي بإعاقة احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. ولم يتخذ البلد بعد خطوات إضافية لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، ولا تزال الآلية الوطنية الحالية لحقوق الإنسان تعمل تحت إشراف الدولة وتوجيهها.

٣١ – ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك المرتبطة بالانقلابات العسكرية السابقة وما يرتبط بها من أعمال عنف. وفي ٢٠ آذار/مارس، قامت مجموعة من المحامين بشجب حالات الاحتجاز التعسفي والفساد، التي زُعم قيام مدعين عامين بها، وأعلنت إنشاء رابطة لمكافحة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في نظام العدالة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقدت محكمة العدل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جلسة استماع في باماكو للنظر في دعوى عُرضت عليها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فيما يتعلق بادعاءات الاستخدام المفرط للقوة وقمع الحق في التظاهر السلمي في غينيا بيساو، ومن المقرر أن تُصدر المحكمة قرارها النهائي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ الرجوع عن الاتجاه الذي سبق الإبلاغ عنه بتقييد المشاركة السياسية والحق في التجمع السلمي. إذ قامت منظمات المجتمع المدني بسلسلة من المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية الصامتة في بيساو ولم يُبلّغ عن وقوع أي حوادث خلالها. كما جرت إضرابات دون وقوع اضطرابات تُذكر. فقد قام العمالُ المعيّنون في الشرطة القضائية بإضراب في شباط/فبراير، وأعلن الاتحاد الوطني لعمال غينيا – بيساو (União Nacional dos Trabalhadores da Guiné-Bissau) إضرابات عامة للعمال العموميين من ٧ إلى ٩ أيار/مايو، ومن ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه، ومن ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، مطالبين بدفع مرتباتهم المتأخرة وبتسوية أوضاعهم فضلا عن دفع المعاشات التقاعدية للموظفين العموميين.

دال – الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٣ - يتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي في غينيا - بيساو إلى ٥,٣ في المائة عام ٢٠١٨، مما يمثل نظرة إيجابية بصفة عامة، وإن كان ذلك بنمو أقل من عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠١٧. وفي ١ حزيران/يونيه، وافق صندوق النقد الدولي على تمديد تسهيله الائتماني الممدد، لمدة سنة واحدة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة الانتخابية المقبلة ولدعم الإصلاحات التي تركز على تعبئة الإيرادات ومعالجة الثغرات في البنى التحتية الأساسية. وأفرج عن التمديد بمبلغ إضافي قدره ٤,٣ ملايين دولار، ليصل مجموع المبلغ المصروف بموجب التسهيل الائتماني الممدد إلى ٢٤,٢ مليون دولار. وأشارت المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المختلفة، بما في ذلك البنك الدولي، إلى أنها تنظر في استئناف الدعم للميزانية في حال إجراء الانتخابات التشريعية بنجاح وتعيين حكومة جديدة.

٣٤ - وهناك قلق متزايد من أن حصاد الكاجو في عام ٢٠١٨، وهو أهم مصدر لإيرادات البلد، قد ينخفض بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة مقارنة بالعام ٢٠١٧، حيث سجل حصاد حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طن متري. ويعزى ضعف الحصاد إلى سوء الأحوال الجوية والآفات الفطرية في بعض المناطق. وفي آذار/مارس، حدد الرئيس فاز سعرا مرجعيا عاليا مغالى فيه للكاجو، بسعر ٠٠٠ ١ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ١,٧٥ دولار أمريكي) للكيلوغرام، أي قرابة ضعف السعر السائد في أسواق المنطقة. ومنذ ذلك الحين، يتردد المزارعون في بيع منتجاتهم دون السعر المرجعي، ويميلون إلى حجبها. وفي حين أنه من المبكر التنبؤ بالحجم الإجمالي لصادرات الكاجو لهذا العام، هناك قلق من أن صغار المنتجين قد يواجهون ظروفا اقتصادية صعبة لاحقا.

٣٥ - وقد يفاقم انخفاض كل من حصاد الكاجو وحجم الصادرات أيضاً من مستوى انعدام الأمن الغذائي في الأشهر القليلة المقبلة. ومن المتوقع أن يعاني حوالي ٠٠٠ ٢١٠ شخص من انعدام الأمن الغذائي في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص سيحتاجون إلى مساعدة غذائية فورية. ومن المرجح أن يظل البلد عرضة لانعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في المناطق الريفية، إذا ما بقي عرضة لعدم الاستقرار السياسي، وعدم فعالية سياسات الأمن الغذائي، والافتقار إلى تنويع زراعة الكفاف والزراعة المدرة للدخل.

٣٦ - وقد تدهور تقديم الخدمات العامة الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انخفاض القدرات الوطنية على إنتاج الطاقة بمقدار الثلث بسبب الافتقار إلى الإدارة السليمة لشركة المرافق العامة والصعوبات المالية التي تعتري الخزانة الوطنية. وواجه سكان بيساو فترات أطول من انقطاع الكهرباء والمياه. ومعدلات إمدادات الطاقة خارج بيساو هي من بين أدنى المعدلات في غرب أفريقيا، حيث تصل إلى أربعة في المائة فقط من المدن الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإضرابات ذات الصلة بعدم قدرة الحكومة على الوفاء بوعودها بتلبية المطالب المتعلقة بزيادة أجور العاملين في القطاع العام قد أثّرت بشكل كبير على توفير التعليم والخدمات الطبية على الصعيد الوطني.

ثالثا – حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

ألف – تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإجراء حوار سياسي وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، بسبل تشمل إجراء إصلاحات عاجلة

٣٧ – استجابة لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو المنقحة إلى حد كبير، أعطى المكتب المتكامل الأولوية للعمل مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على تعزيز الحلول الرامية لتنفيذ اتفاق كوناكري. وواصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات متكررة مع الرئيس ورئيس الوزراء وحكومته، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة العليا ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. كما تواصل مع قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية.

٣٨ – وواصل ممثلي الخاص التنسيق بين المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في بيساو للمساعدة على معالجة المأزق السياسي. وفي الشهر السابق لمؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ١٤ نيسان/أبريل، عقدت المجموعة الخماسية مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بمن فيهم الرئيس في ١٦ آذار/مارس، ورئيس الجمعية الوطنية في ٩ نيسان/أبريل، للتأكيد على أن اتفاق كوناكري يظل الإطار الرئيسي لحل المأزق السياسي.

٣٩ – وعزز المكتب تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لتنفيذ اتفاق كوناكري، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية للأعمال التحضيرية للقمة الاستثنائية المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل. ولكفالة اتباع نهج منسق، حافظ ممثلي الخاص على اتصالات منتظمة مع رئيس هيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية، السيد غناسينغبي رئيس توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية لغينيا – بيساو، السيد ألفا كوندي رئيس غينيا.

٤٠ – ومن أجل حشد الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق كوناكري، أجرى ممثلي الخاص مشاورات ثنائية في باريس وبروكسل ولشبونة في الفترة بين ٢٦ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس، وعمل مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية خلال زيارة رسمية إلى بيساو في ٢١ أيار/مايو، وشارك في مؤتمر قمة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ، المعقود في سانتا ماريا، كابو فيردي، في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه.

٤١ – كما قدم المكتب المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين، فضلا عن المساعدة المالية من صندوق بناء السلام، للجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني من أجل توطيد السلام والتنمية في غينيا – بيساو. وفي أيار/مايو، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة ، بمن فيهم الرئيس فاز ورئيس الجمعية الوطنية، لتقدم رسميا تقريرها المعنون ”*بِسْمِ السلام*“ *Em Nome da Paz*. ويعرض التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المشاورات التي أُجريت على نطاق الدولة والتي شملت أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص بين الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٧ بشأن أسباب النزاع وعدم الاستقرار في غينيا – بيساو. وساهمت العروض المقدمة إلى السلطات في أثناء الاجتماعات بإثارة الاهتمام من جديد بأعمال اللجنة وبتركيز الانتباه على الحاجة إلى المصالحة الوطنية.

باء – إجراء الانتخابات التشريعية في أوانها في عام ٢٠١٨

٤٢ – قام ممثلي الخاص، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، بإيلاء الأولوية في مساعيه الحميدة للجهات الفاعلة الوطنية بغية إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأجرى مشاورات منتظمة مع رئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، وزعماء الأحزاب السياسية، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات والتحديات المرتبطة بها، بما في ذلك تسجيل الناخبين.

٤٣ – وفي الوقت نفسه، شدد المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، على تقديم الدعم إلى الحكومة في القيام بالأعمال التحضيرية التقنية وتعبئة الموارد للانتخابات. ويعزز مشروع الدعم الانتخابي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي من قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية (في وزارة الادارة الاقليمية) لاستكمال سجل الناخبين، والاضطلاع بحملة التثقيف المدني للناخبين، وإنجاز ما تبقى من المتطلبات التقنية للشروع بعملية الاقتراع . ويشارك المكتب المتكامل واللجنة الانتخابية الوطنية في ترؤس اجتماعات منتظمة لإطلاع الحكومة والأحزاب السياسية والشركاء الدوليين على حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد ذات الصلة.

٤٤ – وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية دورة تدريبية في بيساو بشأن تسجيل الناخبين لفائدة ٢٦٧ شخصاً، بمن فيهم ٤٠ امرأة، يعملون في اللجان الإقليمية المعنية بتسجيل الناخبين. وساهم التدريب في تعزيز قدرات المشاركين على استخدام تقنيات وأدوات جمع البيانات، وتحسين فهمهم للإطار القانوني لتسجيل الناخبين على الصعيد الوطني.

٤٥ – وفي أيار/مايو، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، المساعدة لمكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية في تحديد طريقة تسجيل الناخبين ووضع المواصفات التقنية لمعدات تسجيل الناخبين. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع اللمسات الأخيرة على عملية شراء معدات تسجيل الناخبين لدعم السلطات الوطنية في التحضير للانتخابات.

٤٦ – وفي الفترتين الواقعتين بين ١٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، و ٩ و ٢٨ تموز/يوليه، يَسّرَ المكتبُ المتكامل عقد دورات بشأن أمن الانتخابات ومنع العنف في غينيا – بيساو، بدعم من مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، وبرعاية ألمانيا. وشارك في التدريب ما مجموعه ٩٥ من أفراد الأمن العام وإنفاذ القانون والمؤسسات الدفاعية في غينيا – بيساو، بمن فيهم ١٧ امرأة، مع التركيز على آليات الإنذار المبكر وترتيبات القيادة المشتركة على الصعيد الوطني.

جيم – مراجعة دستور غينيا – بيساو

٤٧ – بالرغم من تشكيلِ حكومة شاملة للجميع واستئنافِ الجمعية الوطنية الاضطلاع بكامل مهامها، أبدت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة إحجاماً عن اتخاذ إجراء بشأن قضايا الإصلاح ذات الأهمية البالغة، بما في ذلك استعراض الدستور، قبل إجراء الانتخابات التشريعية.

٤٨ – وفي نيسان/أبريل، استأنف المكتب المتكامل العمل مع اللجنة المخصصة المعنية بالإصلاح الدستوري التابعة للجمعية الوطنية ويقوم حاليا بوضع خطة لدعم اللجنة في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المطلوبة

للتعجيل بعملية مراجعة الدستور. كما يقدم المكتب المتكامل الدعم التقني والمالي، من خلال موارد من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في المشاورات بشأن المشروع المقترح للدستور المنقح، الذي ستعده اللجنة المخصصة.

دال – ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة

٤٩ – في الفترة من ٩ أيار/مايو إلى ٢١ حزيران/يونيه، نظم المكتب المتكامل خمس حلقات دراسية حول القيادة العسكرية لفائدة أكثر من ٢٠٠ ضابط من القوات المسلحة، و ١٠ أعضاء في معهد الدفاع الوطني و ٤٠ ضابطا من الحرس الوطني، بينهم ٢٠ امرأة، لتعزيز أدائهم في مواقع القيادة وإذكاء الوعي بأهمية احترام الجيش للصلاحيات الدستورية وسيادة القانون. وفي ١ حزيران/يونيه، قام المكتب المتكامل بتكرار الحلقات الدراسية في إطار دورة تدريبية عقدت برعاية هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لفائدة ٤٨ ضابطاً من المتوقع أن يتولوا مناصبهم كمستشارين سياسيين لكبار القادة العسكريين.

٥٠ – ودعما للبرنامج المشترك المعني بالشرطة والعدالة والسجون الذي ينفذ في إطار ترتيب الأمم المتحدة المتعلق بجهات التنسيق العالمية، واصل المكتب المتكامل توفير حيز مكتبي مشترك للموظفين في مؤسسات العدالة والأمن لتعزيز الكفاءة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن العام وإنفاذ القانون، والإدارة القضائية وإدارة السجون. وفي إطار مشروع الوصول إلى العدالة ذي الصلة، سلّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقر محكمة جديدة إلى السلطات في مانسوا بمنطقة أويو.

هاء – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٥١ – واصل المكتب المتكامل مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني والمالي، والاضطلاع بأنشطة الدعوة وبناء القدرات، وإذكاء الوعي والتدريب. وشملت المساعدة إسداء المشورة التقنية إلى وزارة الدولة للتخطيط والتكامل الإقليمي في مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العملية الجارية لمواءمة الخطة الاستراتيجية والتشغيلية، تيرا رانكا "Terra Ranka"، ودمجها في الأطر الإنمائية العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٢ – وواصل المكتب المتكامل مساعدة الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال التدريب على رصد حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما خلال العملية الانتخابية. وفي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل، دعم المكتب المتكامل معتكفاً لأعضاء الشبكة ركز على إنشاء آليات للإنذار المبكر والحماية. ومن شأن تحسين القدرات في هذه المجالات أن يعزز التواصل بين الشبكة والآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وغيره من الآليات .

٥٣ – وفي ٧ نيسان/أبريل، ساهم المكتب المتكامل في دورة تدريبية نظمتها رابطة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو بشأن حرية التجمع والتظاهر السلمي. وشارك في الدورة ثلاثون من المسؤولين عن إنفاذ القانون، من بينهم ٥ نساء، من شرطة التدخل السريع وشرطة النظام العام، والحرس الوطني. وفي الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، نظم المكتب المتكامل حملة لحقوق الإنسان مدتها خمسة أيام شارك فيها مئات من الشباب من بيساو ومن مناطق بيومبو وكاشو وغابو في سياق مبادرة لبناء المواطنة.

٥٤ – ومنذ نيسان/أبريل، قام المكتب المتكامل بتوعية الجهات صاحبة المصلحة بالانتخابات، بما في ذلك موظفو المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الانتخابية الوطنية وموظفو مكتب الدعم التقني للعملية

الانتخابية، وممثلون من منظمات المجتمع المدني، وقادة محليون ودينيون، وأشخاص ذوو إعاقة، وعاملون في مجال الإعلام وفنيون، بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية. ونظّم المكتب المتكامل، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية، حلقات عمل لجهات متعددة صاحبة مصلحة بشأن حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية لفائدة ما مجموعه ٢٤٥ مشاركاً، من بينهم ٨٥ امرأة، من مناطق بيساو وبولاما وكاشو وأويو وكوينارا.

٥٥ - وأظهرت التقييمات التي أجريت في بافاتا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل، وفي غابو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، وفي كوينارا في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو، أن الفقر المدقع وعدم المساواة في الحصول على التعليم وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تؤثر على النساء والفتيات، إضافة إلى الممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري، كل ذلك يحد من حقوق النساء والشباب في المشاركة في الحياة الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على تمتعهم بحقوق المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

٥٦ - وفي ٥ تموز/يوليه، بدأ المكتب المتكامل عقد سلسلة من جلسات الإحاطة مع أعضاء اللجنة المنظِّمة للمؤتمر الوطني بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالي العدالة الانتقالية والمصالحة من أجل توطيد السلام والتنمية في غينيا - بيساو. وتهدف جلسات الإحاطة إلى تعزيز قدرة الأعضاء على فهم ما تنطوي عليه المقترحات المختلفة للمصالحة الوطنية التي قدمتها اللجنة المنظِّمة في تقريرها لعام ٢٠١٧ من مضامين تتعلق بحقوق الإنسان.

واو - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٧ - منذ تقريري السابق ، ظهرت دلائل قليلة تشير إلى إحراز تقدم نحو الالتزام الوطني بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ٤ نيسان/أبريل، بدأت فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات العمل في مطار بيساو الدولي، في إطار مشروع التخاطب بين المطارات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. وعينت الحكومة ١٥ ضابطا من الشرطة القضائية والجمارك والحرس الوطني وشرطة النظام العام والمكتب المركزي الوطني للإنتربول في هذا الهيكل المملوك وطنياً المشترك بين أجهزة الدولة. وخلال توجيه أثناء الخدمة قاده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن أساليب التحديد النمطي لمواصفات المشبوهين واستهدافهم، اعتقل أعضاء فرقة العمل سبعة من ناقلي المخدرات وضبطوا ٦,٩ كيلوغرامات من الكوكايين على طول الطريق الجوي ساو باولو - لشبونة - بيساو، مما يدل على استمرار استخدام غينيا - بيساو كبلد عبور للاتجار في الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية.

٥٨ - وفي إطار البرنامج المشترك المعني بالشرطة والعدالة والسجون، قدم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التدريب للشرطة القضائية وشرطة النظام العام والحرس الوطني ووحدة الاستخبارات المالية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات، مما ساهم في زيادة عدد الاجتماعات بين تلك الكيانات وتحسين التخطيط للعمليات المشتركة وزيادة تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

٥٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، زاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنشطته في غينيا - بيساو، وقام، إلى جانب المكتب المتكامل، بدعم الحكومة في توسيع قدرتها على العمل في المناطق من خلال إنشاء مخافر للشرطة القضائية في كاتيو الواقعة في منطقة تومبالي، وفي جزر بوباك الواقعة في أرخبيل بيجاغوس في منطقة بولاما. ويُعرِّض الأرخبيل، بما يتضمنه من ٨٨ جزيرة، البلد للأنشطة الإجرامية بسبب صعوبات السيطرة على مياهه الإقليمية الشاسعة. وفي نيسان/أبريل، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروعا جديدا في غينيا - بيساو بهدف تعزيز القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي للكشف عن الجرائم المنظمة العابرة للحدود في السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو، والتحقيق فيها. وفي أيار/مايو، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرنسا أيضاً تقييماً مشتركاً حول كيفية تعزيز الأمن البحري وسيادة القانون من خلال منظور التنمية المستدامة. وفي أيار/مايو، أوفد المكتب إلى بيساو خبيرا رفيع المستوى في إنفاذ القانون بشأن الاتجار بالأشخاص.

٦٠ - كما دعم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إعادة تنشيط وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، التي توقفت عن العمل منذ شباط/فبراير ٢٠١٧. وقد استأنفت الوحدة عملياتها بعد تعيين مدير جديد للشرطة القضائية في ١٤ أيار/مايو أعطى الأولوية لإعادة انتداب أعضاء الشرطة القضائية للعمل في الوحدة، الذين يشكلون الآن نصف القوة العاملة في الوحدة، إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية. ووفر المكتب المتكامل حيزاً مكتبياً لديه لمستشارين للشرطة يعملون على توجيه نظرائهم في وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٦١ - وقدم المكتب المتكامل الدعم التقني والمالي لتنظيم المؤتمر العام الثاني للمدعين العامين الذي عقد في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو في بيساو. وركزت المناقشات والتوصيات على دور القضاة والمدعين العامين في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والاستراتيجيات الرامية إلى مقاومة النفوذ السياسي والعسكري غير المبرر. ويقود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً عملية وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مشتركة بين الوكالات لاتباع نهج متعدد الركائز للتصدي لمشكلة المخدرات. وسيشجع هذا النهج على البرمجة المشتركة بين الكيانات لدعم السلطات الوطنية والإقليمية في تنفيذ سياساتٍ أكثر توازناً تتمحور حول الناس وتروّج لحقوق الإنسان والصحة وإعادة التأهيل الاجتماعي إلى جانب جهود إنفاذ القانون.

٦٢ - وفي اجتماع مع مستشارتي الأقدم لشؤون السياسة العامة، أنا ماريا مننديز، عقد في بيساو في ٢٥ أيار/مايو، طلب الرئيس فاز دعمًا متزايدًا من المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر. ولاحظ الرئيس أن الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك إشراك عناصر من القوات المسلحة، تؤثر على الاستقرار والحكم الديمقراطي. وفي اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل، في ٤ حزيران/يونيه، كرر الرئيس هذه الشواغل ودعا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى دعم تصميم وتنفيذ خطة وطنية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية الخطيرة بالتعاون مع المكتب المتكامل. وأشار الرئيس إلى أنه سيقدم بسرعة طلباً رسمياً للحصول على المساعدة في رسالة يبعث بها إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. و لغاية تاريخه، لم يتلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلك الرسالة.

٦٣ - وفي ٩ تموز/يوليه، أطلق المكتب المتكامل برنامجا تجريبيا لحماية المجتمعات المحلية في بوبا، بمنطقة كوينارا، من أجل تحسين منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق تعزيز الشراكات بين مؤسسات الدولة والسكان.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا تدريبا لـ ٢٣ من ضباط إنفاذ القانون بشأن مراقبة الحدود، وقدما توجيهاً لنظرائهم المعنيين بإنفاذ القانون بشأن إجراء التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالبشر. ووفر المكتب المتكامل والاتحاد الأفريقي الدعم التقني والإرشاد لتركيب واستخدام قاعدة بيانات شبكة الإنتربول النقالة في المراكز الحدودية الكائنة في لجيجوي (الشمال)، وبيرادا (الشمال الشرقي) وكونتابان (الجنوب)، مما أدى إلى تعزيز مراقبة الحدود.

زاي - إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المتكامل المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني للعملية التي أدت إلى إنشاء مجلس النساء في غينيا - بيساو في ٥ نيسان/أبريل، وهو عبارة عن مجموعة شاملة لجميع فئات النساء تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام الوطني والمصالحة والعمليات السياسية. ويتألف المجلس من ٢٥ امرأة يمثلن المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص من بيساو والأقاليم، وقد انبثق المجلس عن فريق التيسير النسائي السابق، الذي نجح في تيسير الحوار المباشر بين الأطراف الفاعلة خلال المأزق السياسي في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٦٦ - وفي ٢٥ أيار/مايو، نظم مجلس النساء، بدعم فني ومالي من المكتب المتكامل، من خلال صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، المنتدى الوطني الأول للنساء والفتيات من أجل السلام في بيساو. وقد ضم هذا الحدث ما يقرب من ٨٠٠ امرأة لتقديم توصيات عملية للجهات السياسية صاحبة المصلحة بشأن القضايا التي تؤثر على جهود الحفاظ على السلام في غينيا - بيساو. وفي إطار التحضير للمنتدى الوطني ، عقد مجلس النساء سلسلة من المؤتمرات الأصغر في جميع المناطق، مما ساعد على نشر رسائل عن الحاجة إلى التماسك الاجتماعي وجمع آراء النساء والشباب بشأن تأثير المأزق السياسي على حياتهم.

٦٧ - وخلال المنتدى الوطني، عُرضت الآراء على ممثلي الحكومة والشركاء الدوليين والأمم المتحدة، بما في ذلك مستشارتي الأقدم لشؤون السياسة العامة. وساعدت عملية المشاورات وأعمال التحضير للحدث في إضفاء الشرعية على مجلس النساء بوصفه شبكة لبناء السلام على المستوى الوطني وفي إيصال أصوات النساء والشباب في جميع أنحاء البلد إلى جهات صنع القرار في العاصمة.

٦٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه، وبدعم متواصل من المكتب المتكامل، اعتمد مجلس النساء الوثيقة الختامية للمؤتمرات الإقليمية والمنتدى الوطني. وتعرض الوثيقة الطرائق المتفق عليها لمشاركة مجلس النساء سواء في المائدة المستديرة الوطنية التي ستنظمها الحكومة لصياغة ميثاقٍ لتحقيق الاستقرار شاملٍ للجميع، أو في تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية المقبلة.

٦٩ - وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه، قدم المكتب المتكامل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وفريقه المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين الذي تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم لمنهاج العمل السياسي للمرأة لإحياء الجهود الرامية إلى اعتماد قانون بشأن تحديد الحصص اللازمة لضمان تكافؤ الجنسين في الانتخابات التشريعية والإدارية. وفي هذا الصدد، قدم المكتب المتكامل المشورة

الفنية في إنشاء لجنة للدعوة تتألف من ممثلات من المجموعات النسائية، وتقوم حاليا باستعراض مشروع مقترح موجود لتقديمه إلى الجمعية الوطنية قبل الانتخابات التشريعية المقبلة.

حاء - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٧٠ - في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس، وفي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، أوفد المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي بعثات مشتركة إلى داكار ، من أجل حشد الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية. وفي مشاورات منفصلة مع السفارات غير المقيمة المعتمدة في غينيا - بيساو ومشاورات مائدة مستديرة مع الشركاء الثنائيين، شدد المكتب المتكامل والاتحاد الأوروبي على الحاجة الملحة إلى تأمين الموارد اللازمة للتمكن من رسم الخرائط الانتخابية وتحديث عمليات تسجيل الناخبين.

٧١ - وبينما قدمت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة أولية قدرها ١,٨ مليون دولار، و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، على التوالي، في المبلغ اللازم لمشروع دعم الانتخابات والبالغة قيمته ٧,٧ ملايين دولار، والمتفق عليه بين الحكومة السابقة والأمم المتحدة، ما زالت هناك فجوة قدرها ٥,٧ ملايين دولار. وحتى مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الإضافية التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي (٢,٥ مليون يورو)، واليابان (مليون دولار)، وإيطاليا (١٠٠ ٠٠٠ يورو)، والحكومة (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)، ستظل هناك فجوة متبقية قدرها ١,٢ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون المبالغ الملتزم بها متاحة قبل أيلول/سبتمبر، ولا تكفي الأموال المتوفرة حاليا إلا لشراء معدات تسجيل الناخبين وبرامجها، ولا تكفي لتمويل العملية بأكملها. وقد طلبت الحكومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشروع في شراء معدات تسجيل الناخبين، وقدمت طلبات متوازية إلى أنغولا والبرتغال ونيجيريا وتيمور - ليشتي لاستعارة معدات حتى تتمكن من البدء في تسجيل الناخبين على الفور. ولم تكلل هذه المساعي بالنجاح حتى الآن.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٧٢ - عملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع النظراء الحكوميين على إكمال وإقرار التقارير المرحلية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في بناء السلام (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وعلى إعداد خطط عمل مشتركة لعام ٢٠١٨. وأعد المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لإقامة الشراكات وتعبئة الموارد بغية الاضطلاع بأنشطة استراتيجية متسقة لجمع الأموال من أجل تغطية الفجوة المتبقية في تمويل ميزانية إطار العمل البالغة ٦٥ في المائة.

٧٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد تنشيط الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان المنشأ بموجب إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال بناء السلام. والفريق بمثابة منبر لتبادل المعلومات عن السياسات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين.

٧٤ - وواصل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ ستة مشاريع ممولة من صندوق بناء السلام تهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، والنهوض بقطاعي وسائط الإعلام والعدالة، وزيادة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية في البلد، وتعزيز المهارات القيادية لمجموعات الشباب الريفية لكي تعمل كبناة سلام.

باء – الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

٧٥ – واصل المكتب المتكامل التعريف بجوانب عمل الأمم المتحدة وولايتها في غينيا – بيساو، بما في ذلك المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص والأنشطة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال مجموعة متنوعة من وسائط الإعلام، منها النشرات الصحفية والمقالات والمنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الإذاعية والنشرات الإخبارية الخارجية.

٧٦ – وفي الفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٢٢ حزيران/يونيه، عقد المكتب المتكامل الجولة الثالثة من برنامجه للتوعية المجتمعية بشأن المواطنة. وبفضل هذا البرنامج الذي يشمل إجراءَ مناقشات مع المجتمعات المحلية وعرضَ أفلام، ازدادت معرفة أكثر من ٠٠٠ ٦ شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ٢ امرأة، في ٤٠ موقعا بجميع أنحاء البلد بالمسائل المتصلة بتنفيذ ولاية المكتب المتكامل. وكانت هذه الأحداث أيضا فرصة لتوزيع أكثر من ٠٠٠ ٤ نسخة من دليل مصور بشأن حقوق المواطنين الدستورية.

٧٧ – وقام المكتب المتكامل، بدعم من صندوق بناء السلام، بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز استقلال وسائط الإعلام وتعزيز قدرة الصحفيين والإعلاميين والرابطات الإعلامية من أجل الانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد، قام المكتب المتكامل بتدريب ما مجموعه ١٠٠ صحفي، من بينهم ١٠ نساء، على الجوانب الأخلاقية في تغطية الانتخابات، في يومي ١٩ و ٢٠ ١٠ آذار/مارس وفي الفترة بين ١٠ و ١٢ أيار/مايو. كما قدمت البعثة دعما فنيا من أجل تعزيز أجهزة إدارة الرابطات الإعلامية، بما في ذلك الدعم في تنقيح الأنظمة الأساسية ذات الصلة، وتسهم في تنقيح الإطار القانوني لقطاع الإعلام.

جيم – سلامة الموظفين وأمنهم

٧٨ – ظلت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في غينيا – بيساو مستقرة بصفة عامة. فعلى الرغم من ورود تقارير تفيد بازدياد الجرائم العادية، نادرا ما تضرر موظفو الأمم المتحدة من الحوادث الأمنية والإجرامية.

خامسا – التقويم الداخلي المؤقت للبعثة

٧٩ – يعكف المكتب المتكامل على إعادة مواءمة عمله مع ولايته المنقحة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨). ويتوافق التقويم المؤقت للبعثة مع توصيات بعثة التقييم التقني التي أجريت بقيادة إدارة الشؤون السياسية في أواخر آذار/مارس لهذا الغرض، كما يعكس توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبعد أن ألغى مجلس الأمن المهام الأساسية المسندة إلى المكتب المتكامل في مجالي سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، أعادت البعثة تشكيل ترتيبات التوظيف بشكل مؤقت للتركيز على إنجاز المهام في إطار أولوياتها الثلاث المقررة. فيعمل الموظفون من قسم سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في المجموعات الثلاث التالية لبقية عام ٢٠١٨ ، وهي : (أ) الشؤون السياسية والمساعي الحميدة؛ و (ب) حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية؛ و (ج) مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإعادة انتدابهم المؤقت اقتضتها زيادةُ المسؤوليات التي يضطلع بها عنصر الشؤون السياسية للبعثة والتي نشأت عن العملية الانتخابية، وضرورة تعزيز المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة في هذا الصدد، ومعالجة المتطلبات ذات الصلة.

٨٠ - وعملاً بالقرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، احتفظت البعثة بالمهمة المنوطة بها بموجب الولاية والمتمثلة في تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشكلت البعثة مؤقتا وحدة مخصصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالاستفادة من الموارد المتاحة في ميزانيتها الحالية. وواصلت الوحدة الاضطلاع بأنشطة البعثة بتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني لمؤسسات الدولة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٨١ - وستقترح الأمانة العامة ميزانية منقحة للمكتب المتكامل في عام ٢٠١٩ تعكس بدقة الولاية المنقحة بموجب القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨) لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وجرى التقويم المؤقت للبعثة واقتراح ميزانيتها لعام ٢٠١٩ دون المساس بالتوصيات المنبثقة من التقييم الاستراتيجي المقرر للبعثة. وسيتضمن هذا التقييم خيارات متعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بها، وسوف أقدمها إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، ويُنتظر منه أن يبدي رأيه بشأنها في شباط/فبراير ٢٠١٩، لدى النظر في تجديد ولاية المكتب المتكامل.

سادسا - الملاحظات

٨٢ - لا يزال القلق يساورني إزاء الحالة في غينيا - بيساو، على الرغم من التقدم المشجع الذي تحقق في وقت سابق من عام ٢٠١٨ نحو التوصل إلى حل المأزق السياسي والمؤسسي الطويل الأمد في البلد. فتعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، واستئناف الجمعية الوطنية الاضطلاع بكامل مهامها، كلها وفرت أسبابا وجيهة لعقد عزم جديد بعد ثلاث سنوات من الجمود. وتمثل هذه التطورات أيضا إنجاز ثلاث خطوات رئيسية نحو تنفيذ اتفاق كوناكري. وأثني بصفة خاصة على الجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون ومنظمات المجتمع المدني لتيسير التقارب بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية. ولا بد لجميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والرئيس ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية وقادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي، من مواصلة الحوار البناء من أجل حل الخلافات والمضي قدما في التنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بدعم جهودهم في هذا الصدد.

٨٣ - وما برحت الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوسط في حل المأزق السياسي ودعم الجهات الفاعلة الوطنية في التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري عنصرا لا غنى عنه. وأشجع لجنة الرصد التي تضم وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، السيد كوندي رئيس غينيا، والرئيس الجديد للجماعة الاقتصادية، السيد محمدو بوهاري رئيس نيجيريا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، جان - كلود كاسي برو، على مواصلة دعم شعب غينيا - بيساو في التنفيذ الكامل للاتفاق وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتدعم الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء في الاتحاد الأوروبي.

٨٤ - وأكثر ما يثير القلق هو التأخيرات المتزايدة وأوجه الغموض المستمرة وعدم المساءلة في الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية المقررة في عام ٢٠١٨. ولما كانت السياسة الوطنية تركز الآن على

الانتخابات التشريعية والرئاسية، فإن إجراءها في المواعيد المحددة لها، في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، ومصداقية النتائج المنبثقة عنها يشكلان الخطوة الحاسمة نحو استئناف عملية بناء السلام المستدام. ويجب إجراء الانتخابات وفقا للدستور والقوانين والالتزامات الوطنية. وإنني أدعو رئيس الوزراء والسلطات الوطنية إلى توفير التوجيه السياسي القوي للعملية الانتخابية، والتعجيل بالتحضيرات التقنية اللازمة وتمكين هيئات إدارة الانتخابات لتنفيذ أسلم حلول كفيلة بإجراء انتخابات ذات مصداقية في المواعيد المحددة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة قدر الإمكان لدعم عزم الشركاء الوطنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالأعمال التحضيرية التقنية وتعبئة الموارد اللازمة.

٨٥ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية في الموعد المحدد، أشجع بقوة الجهات المانحة على المساعدة في سد الفجوة المالية في مشروع المساعدة الانتخابية. وقد صرفت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو مبلغاً غير مسبوق قدره ١,٨ مليون دولار من أجل الانتخابات، وتعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨٦ - ولا تزال مراجعة الدستور سبيلا هاما لمنع تكرار المأزق السياسي والمؤسسي بعد الانتخابات. وتشكل التحديات الانتخابية في الواقع دليلا على الاستدامة المحدودة للحكومة الشاملة الحالية وإطارها المؤسسي. ولذلك، يجب أن يحظى إجراء الانتخابات التشريعية بالأولوية القصوى، إذ لا يُتوقع إحراز تقدم يذكر بشأن أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو قبل قيام نظام سياسي جديد فيها. ومع ذلك، أدعو جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى القيام في آن واحد بتقييم مدى توافرها لتسريع وإكمال مراجعة دستور البلد في أقرب وقت ممكن، في احترام كامل للمسؤولية الوطنية عن هذه العملية. ويمكن أن تتيح الفترة الزمنية الفاصلة بين الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩ فرصة للإسراع بمراجعة الدستور، على أن تجري الانتخابات التشريعية في الموعد المحدد ويتسنى غرس الشعور لدى الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو بالضرورة الملحّة للإصلاح الدستوري.

٨٧ - وفي ظل هذه الظروف، حوّل المكتب المتكامل بسرعة محور تركيز أنشطته على أساس ولايته المنقحة، لا سيما فيما يخص دعم العملية الانتخابية لضمان إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨. وأثني على الجهود التي تبذلها البعثة لإعادة انتداب موظفيها مؤقتا واستخدام الموارد المتاحة لها بفعالية وكفاءة ضماناً لتنفيذ الولاية في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة للعملية السياسية في البلد. وإنني أعوّل على دعم أعضاء مجلس الأمن وسائر الشركاء الدوليين، وأنا بصدد التحضير للتقييم الاستراتيجي المقبل الذي سأجريه والذي سأسترشد به في الخيارات التي سأقدمها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة به.

٨٨ - واتخذت السلطات الوطنية بعض الخطوات من أجل ضمان مزيد من الاحترام للحق في حرية التجمع. بيد أنه لا تزال عقبات عديدة تحول دون ممارسة جميع أفراد المجتمع، لا سيما النساء والشباب، لحقهم في المشاركة السياسية بشكل كامل. وأناشد الدولة أن تتخذ تدابير فورية لمعالجة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة في البلد. وفيما يتعلق على وجه التحديد بالانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، ينبغي للسلطات أن تتخذ على سبيل الأولوية أي تدابير من شأنها أن تشجع مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات.

٨٩ - واحترام حقوق الإنسان شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية المستدامة في غينيا - بيساو. ويشكل إضفاء الطابع الرسمي على الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان خطوة إيجابية، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الشبكة. وينبغي أن يظل إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس، ولجنة وزارية مشتركة معنية بحقوق الإنسان لمتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، هدفا رئيسيا في غينيا - بيساو.

٩٠ - وأحيط علما بالحس المهني الذي تبديه القوات المسلحة من خلال استمرار عدم تدخلها في الحياة السياسية الوطنية والشؤون القضائية، وأداء واجباتها وفقا للدور المنوط بها بحكم الدستور. وفي السياق الانتخابي، لا يزال تمديد الجماعة الاقتصادية لولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو عاملا هاما لكفالة الاستقرار، وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والعسكري اللازم للبعثة لمواصلة عملياتها.

٩١ - ويشكل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدان للسلام والاستقرار في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية وخارجها. ولمواجهة هذه التحديات لا بد من اتباع نُهُج متعددة الجوانب ومتعددة القطاعات على الصعيدين الوطني والاقليمي . وأدعو الدول الأعضاء إلى توفير الموارد الضرورية لتمكين مكتب المخدرات والجريمة من تعزيز وجوده في البلد، ودعم السلطات في تنفيذ استجابات شاملة تتمحور حول الناس لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٩٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، خوسيه فييغاس فيلو ولأفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم. وأعرب أيضا عن امتناني لممثلي الخاص السابق، موديبو توري، لما أبداه من قيادة متفانية، ولما أنجزته البعثة خلال فترة ولايته في المكتب المتكامل.